



فيروس كورونا

آثاره الاقتصادية والاجتماعية
على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا



لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

بوابة اللاجئين الفلسطينيين

فيروس كورونا المستجد COVID-19

آثاره الاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

إعداد و تقديم : عزت ابراهيم

محتويات الدراسة

- مقدمة

- المبحث الأول : اللاجئين الفلسطينيين في سوريا : البدايات، القوانين الناظمة وانعكاسها على الواقع الاقتصادي الاجتماعي

- المبحث الثاني : اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مع دخول الصراع عامه العاشر

- المبحث الثالث : فيروس كورونا COVID-19 وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

- المبحث الرابع : الوضع الإغاثي الطارئ اللازم لمواجهة فيروس كورونا COVID-19

- المبحث الخامس : حماية فلسطينيي سوريا - الواقع (مسؤوليات الأطراف المعنية)

- خاتمة

- قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

فيروس كورونا المستجد COVID-19 أحدث تحولات كبيرة على سلوك المجتمعات البشرية التي راح يفتك بها من أقصى الشرق حتى أقصى الغرب، فكان أكثر المتضررين منه هم الفقراء والشرائح المهمشة والهشة بالدرجة الأولى، وقد طالت تأثيراته بشكل خطير مختلف مناحي الحياة.

تأتي هذه الدراسة تحت عنوان: (فيروس كورونا المستجد COVID-19 آثاره الاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا) دراستنا تسعى للإجابة على عدة تساؤلات ومقاربة جملة من الإشكاليات الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في ضوء الانعكاسات المتوقعة للأزمة الحالية على حقوقهم ووجودهم.

تستعرض الدراسة انعكاسات الحرب السورية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وقدراتهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية، وأحوال تجمعاتهم ومخيماتهم وتقدم توقعات خاصة بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية كما الصحية للأزمة الحالية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

وتنطلق من ذلك لتقديم معالجات ومقاربات مقترحة لهذا التحدي الذي يطال واحدة من أكثر الشرائح البشرية عرضة للانتهاكات المركبة والمتسلسلة زمنياً، وأكثرها تهميشاً، وتتناول الدراسة دور ومسؤوليات الجهات الدولية والفلسطينية والسورية بشأنه، والمسؤوليات المترتبة على هذه الجهات.

تنضم هذه الدراسة لجهود مجتمعات اللاجئين، وكل المبادرات والهيئات والأفراد المعنيين بالدفاع عن حقوقهم، كجزء من ممارسة الالتزام الشخصي للباحث، ولبوابة اللاجئين الفلسطينيين، تجاه هذا المجموع البشري الشجاع الذي يواصل تشبثه بحقوقه الإنسانية والسياسية.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا البيدات، القوانين الناظمة وانعكاسها على الواقع الاقتصادي الاجتماعي

يثبت التاريخ الرسمي أن سوريا استقبلت ما يقارب 90 ألف لاجئ فلسطيني، هُجروا من ديارهم الأصلية بفعل جرائم تطهير عرقي مُورست بحقهم على مدار أعوام من قبل العصابات الصهيونية الإسرائيلية المتحالفة مع الاستعمار البريطاني والرجعية العربية، وكانت ذروتها في العامين 1947 و 1948 على التوالي.

وفي عام 1949 تأسست المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لتعمل على "تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم"¹، ولاحقاً صدر القانون 260² عام 1956 حيث مكّن اللاجئين الفلسطينيين من الوصول إلى سوق العمل والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها بشكل مساوي للمواطنين السوريين³، وتصدر الإشارة هنا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الذين لجؤوا إلى سوريا بعد عام 1956 لا يجري اعتبارهم لاجئين بموجب سجلات الأونروا، كما أنهم غير مسجلين في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا.

قطن أغلب اللاجئين في تجمعات أطلق عليها تسمية المخيمات، عددها اثنا عشر وأكبرها اليرموك، الذي ضمّ النسبة الأكبر منهم، رغم عدم اعتراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" به كمخيم رسمي، فيما توزع الباقون على

¹ - الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا <http://www.gapar.sy/ar/index.html>

² - صدر القانون 260 بتاريخ 07/10 / 1956، بموجب مرسوم جمهوري وساوى بين الفلسطيني اللاجئ، والمواطن السوري، في كافة المجالات الوظيفية، والمهنية، والعلمية عدا أمور تخص الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشعب، مع الاحتفاظ بالجنسية العربية الفلسطينية، لكن في مقابل ذلك يحق للاجئ الفلسطيني الانتخاب والترشيح في كافة الاتحادات والنقابات في سوريا.

³ - في القوانين والمراسيم أشير للاجئين الفلسطينيين في سوريا دوماً بعبارة: "من هم في حكم السوريين" ليعاملوا معاملة السوريين.

مخيمات جرمانا، سبينة، قبر الست، الحسينية، خان الشيخ، و خان دنون في ريف دمشق، بالإضافة إلى مخيمي النيرب وحدرات في حلب، ومخيم العائدين في حمص ومخيمي درعا ومخيم حماة ومخيم الرمل في اللاذقية بالإضافة لتجمعات أخرى مثل برزة والقابون وركن الدين ودمر والرمدان في الضمير ويافا في المزة... الخ، يتركز ما يقارب 67% منهم في المخيمات الفلسطينية الواقعة قرب العاصمة السورية دمشق، في حين يتوزع الـ 33% الباقون على المحافظات الأخرى، وتشير التقارير الرسمية إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عام 2010 بلغ ما يزيد على 560 ألف لاجئ، تبلغ نسبتهم من عدد السكان لعام 2011 نحو 3.7 % .

اعتُبر المجتمع الفلسطيني في سوريا، واحداً من أكثر مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط استقراراً، وتنوعت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت ظروف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولعل أبرزها ما تقدمه وكالة الأونروا فشملت التعليم، الصحة، الحماية، الإغاثة والخدمات الاجتماعية كمراكز برنامج المرأة ومراكز التأهيل الاجتماعي وغيرها، القروض الصغيرة، البنية التحتية وتحسين المخيمات، وخدمات الطوارئ⁴، بحسب تقارير "أونروا".

بلغت نسبة البطالة في سوريا عام 2011 من عموم اليد العاملة 14.9%⁵، فيما نسبة البطالة لدى أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سوريا 17%⁶، أما بخصوص العاملين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين بعضهم عمل بموجب عقود دائمة تضمن الاستمرارية والاستقرار المالي النسبي، كالعامل لدى الحكومة السورية والأونروا والتفرغ

4 - ماذا تقدم الأونروا <https://www.unrwa.org/ar/what-we-do>

5 - سوريا الاغتراب والأزمة تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014

https://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_arb.pdf

6 - اللاجئين الفلسطينيين في سوريا / ضياء أيوب : جريدة حق العودة العدد 47

<http://badil.org/ar/component/k2/item/1753-art8>

ضمن فصائل العمل الفلسطيني والمؤسسات الوطنية الفلسطينية أو العمل في شركات ومعامل القطاع الخاص.

إلا أن النسبة الأغلب منهم عمل وفق عقود عمل مؤقتة نتيجة ظروف قانونية واقتصادية خاصة، وبعض العمال يعمل بصفة مياومين، وهؤلاء لا يعملون وفق عقود دائمة ولا مؤقتة ولا يتمتعون بالكثير من حقوق العاملين، ولا يملكون أي نوع من أنواع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فقد كانوا يعملون في ورشات صغيرة لأعمال صيانة السيارات والحدادة والنجارة أو العمل بشكل مستقل ككهربائيين وعمال تكيف وتبريد وسائقي نقل عمومي، أو ممارسة التجارة بشكل مستقل وعاملين في المطاعم، وعاملين في مجال الخدمات الزراعية، وغيرها من المهن والحرف اليدوية، بعض الإناث عملن في مهن تمكنهن من العمل في المنزل كالحياطة والتطريز والحياكة وخدمات التجميل النسائية، أو في الخدمة المنزلية، فيما ندر ممارستهن أعمال التجارة بشكل مستقل، أو عملهن في مجال الخدمات الزراعية وغيرها من المهن والحرف اليدوية.⁷

هؤلاء العاملين بمختلف أصنافهم كانوا موكلين بإعالة أسر مكونة من خمس أفراد بالمتوسط⁸، مما يشير إلى عظم المسؤوليات المناطة بهم، توزعت فرص العمل هذه بين الذكور والإناث، ولكن لا توجد إحصائيات دقيقة لذلك.

تقع غالبية المخيمات والتجمعات الفلسطينية في مناطق حضرية، وبالتالي فإن النشاط الاقتصادي والخدمي والصناعي والحرفي كان هو الطاغى في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في مناطق دمشق، حمص، حماة واللاذقية، ويختلف هذا

⁷ - الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا <http://www.gapar.sy/ar/index.html>

⁸ - يقدر عدد الأسر 110000 أسرة بمتوسط 5 أفراد للأسرة الواحدة.

الحال في المخيمات التي تقع في منطقة شبه ريفية، ويمارس بعض أبناء المخيمات في هذه الحالة بعض النشاطات الزراعية.⁹

⁹ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى <https://www.unrwa.org/ar>

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا مع دخول الصراع عامه العاشر

انطلق الحراك المجتمعي السلمي في سوريا في آذار/ مارس 2011، ولعدة عوامل ولعل أبرزها تدخل قوى التسلط المحلية، الإقليمية والدولية ومقاومتها للتغيير المجتمعي، أدى لتحويل ولحرف الحراك المجتمعي السلمي لنزاع مسلح بات يُعرف اليوم بالحرب السورية، والتي مازالت مستمرة حتى الآن مما أدت إلى تراجع الناتج المحلي، فقد طالت الخسائر مختلف المجالات الاقتصادية بشكل مريب، وذلك سبب تضخماً اقتصادياً بنسبة كبيرة تجاوزت 60 %، مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة من 14.9 % عام 2011 إلى 57.7 % عام 2014¹⁰، ليصل عام 2019 إلى 78% وهذا يعني نحو تسعة ملايين سوري عاطل عن العمل، بينما ازدادت الأسعار بشكل عام بين 2011 و 2019 نحو 14 ضعفاً¹¹، وتباينت الآراء عن حجم خسارة الاقتصاد السوري فحكومة النظام قدرتها بـ 87 مليار دولار، في حين البنك الدولي قدرها بـ 226 مليار¹² دولار، وبعض الاقتصاديين قدرها بـ 13 بترليون دولار.

انعكست مجريات الحرب على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في سوريا مما دفع السكان للنزوح والهجرة بحثاً عن الأمن والأمان، تشير أبرز التقارير الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية UNHCR إلى أن عدد اللاجئين السوريين

¹⁰ - سوريا الاغتراب والأزمة تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014

https://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_arb.pdf

¹¹ - خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، مجموعة البنك الدولي
<https://www.albankaldawli.org/>

¹² - أرقام مرعبة عن حجم الخسائر الاقتصادية في سوريا بسبب الحرب
<https://muraselon.com/>

¹³ - خسائر الاقتصاد السوري تقترب من تريليون دولار .. والتعافي يحتاج 20 عام

<https://www.youtube.com/watch?v=2z1ndmZHAVQ>

بلغ حوالي 7 مليون لاجئ في أكثر من 45 دولة في العالم, في حين قدر عدد النازحين السوريين حوالي 6 مليون نازح داخل حدود بلدهم، أي بما يقارب 13 مليون من الشعب السوري بين نازح ولاجئ أي قرابة 60 % من عدد السكان قبل الحرب¹⁴، ناهيك عن الخسائر البشرية التي تقدر بما يزيد عن مليون بين قتيل وجريح ومعتقل ومخطوف ومفقود.

اللاجئون الفلسطينيون ومخيماتهم في سوريا لم يكونوا يعيدون عن الحرب السورية ولا منفصلين عن التأثير بأحداثها المساوية، ولم يكونوا بمنأى عن نتائجها، ولم تنفصل معاناتهم عن معاناة السوريين بأي شكل من الأشكال بسبب حالة الاندماج الاجتماعي التي حكمت العلاقة بينهما، ففي البداية تحولت المخيمات الفلسطينية إلى ملاذ آمن للهاربين¹⁵ من دائرة العنف الطاحنة¹⁶، ونتيجة عدّة عوامل، لم يمض وقت طويل، حتى باتت هذه المخيمات نفسها، جزءاً من ساحة الحرب المفتوحة في ظل عدم إدراك الأطراف المشاركة في النزاع المسلح خصوصية اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم، ودلالاتها، خاصة في ظل غياب لأي دور فاعل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم التزام بعض القوى السياسية الفلسطينية بموقف الحياد الشعبي للاجئين الفلسطينيين في سوريا.

وبفعل ارتفاع وتيرة الصراع نزحت الغالبية العظمى من سكان المخيمات إلى "مناطق أكثر أمناً"، فيما بقي عددٌ لا بأس به منهم في مخيماتهم بسبب عوامل عدة، كان أبرزها العامل الاجتماعي والاقتصادي، فلم يكن من السهل الإيفاء بمتطلبات الحياة خارج المخيم بالنسبة لكثيرين ولارتباط حياتهم الاجتماعية بأجواء المخيم كونه يشكل هوية وضمانة وطنية لهم، وقد أكّدت الأونروا¹⁷ في شهر أيلول من عام

14 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين <https://www.unhcr.org/ar>

15 - استقبلوا كضيوف في المنازل وفي المدارس والأماكن العامة في المخيمات وبادر سكان هذه المخيمات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية المحلية بتقديم واجب الضيافة لهؤلاء النازحين.

16 - انظر مخيم اليرموك يستقبل اللاجئين <http://www.yarmouk.net>

17 - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى <https://www.unrwa.org/ar>

2012، أن نصف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية بشكل عاجل، وتفاقت الأزمة مع تهجير أكثر من 90% من سكان مخيم اليرموك، فقد بات هؤلاء بحاجة إلى مأوى ومساعدات إغاثية طارئة بشكل عاجل أيضاً، وبدءاً من منتصف العام 2013، وتزامناً مع الاستهداف والتدمير المنهجي والحصار اللإنساني للاجئين عالقين في مخيماتهم، الذي يرقى إلى مستوى جريمة حرب، فقد أمسى جميع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بحاجة إلى مساعدات إغاثية عاجلة.¹⁸

ومع اشتداد الصراع في النصف الثاني من عام 2016، تعرضت العديد من المخيمات والتجمعات الفلسطينية لحصار جزئي أو كلي و للقصف والتدمير الكلي أو الجزئي كمخيم اليرموك و مخيم سبينة و مخيمي درعا ومخيم الحسينية ومخيم حندرات ومخيم خان الشيخ وتجمع القابون، وقد مورسَ تدمير وتهجير قسري ممنهج وشامل للسكان من غالبية المخيمات الفلسطينية خدمةً لأهداف صهيونية لم تهدأ يوماً عن العمل للقضاء على اللاجئين الفلسطينيين وطمس معالم هويتهم الوطنية ألا وهي المخيم وإن كانت بأجندات محلية نفذتها جماعات وميلشيات وقوات تابعة لطرفي الصراع، وبالتالي تأثرت البنية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المخيمات بشكل سلبي، مما سيكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فإن الصراع المسلح الدائر على الأراضي السورية، أثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين بشكلٍ مساوٍ لتأثيره في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين.

إن غياب الحماية جعلت من اللاجئين الفلسطينيين هدفاً دائماً للانتهاكات في مجمل الصراعات التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، واليوم وبعد دخول الصراع في سوريا عامه العاشر، تشير الأثروا في نداءها الطارئ لأزمة سوريا الإقليمية لعام

18 - مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية <https://www.actionpal.org.uk/ar/>

2020 إلى أنه يوجد 438 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا 52 % إناث و 36 % أطفال، منهم 254 ألف أي 58% نازحون داخل سوريا، 40 % منهم في حالة نزوح مطول نتيجة النزاعات والأضرار والدمار الذي طال مساكنهم، ومنهم 56600 أي 13% عالقون في مواقع يصعب الوصول إليها، 91 % منهم يعيشون تحت خط الفقر المطلق، و 418 ألف أي قرابة 95% منهم يفتقرون للأمن الغذائي، و 126 ألف يصنفون كضعفاء أو ضعفاء للغاية، 47 % منهم يعيشون داخل المخيمات، 31% من الأسر تعيلها امرأة، 100% بحاجة لمساعدة ماسة وعاجلة للتأهب لفصل الشتاء، 80 % يعتمدون على المساعدات النقدية للأنزوا كمصدر دخلهم الرئيسي.¹⁹

فقد أدى النزاع السوري إلى كارثة حقيقية في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وهذا له انعكاسات خطيرة على مستقبل القضية الفلسطينية، فحسب إحصائيات وثقتها المنظمات الأهلية والمدنية ولعل أبرز تلك الإحصائيات ما نشرته بوابة اللاجئين الفلسطينيين²⁰ مطلع عام 2020 من تقارير توثق سقوط (4047) ضحية من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في حين تجاوز عدد المعتقلين الفلسطينيين السوريين (1794) معتقلاً وبلغ عدد المفقودين (332) جميعهم تم إخفاؤهم قسراً في ظل تكتم شديد عن مكان اعتقالهم أو مصائرهم.

أما حركة اللجوء قسراً لخارج حدود سوريا فقد زادت عن 150000 لاجئ فلسطيني موزعين على دول الجوار السوري وأوروبا وباقي دول العالم، وفق ما يلي : (لبنان 31000، الأردن 17000، مصر 6000، فلسطين غزة 1000، تركيا 8000، دول أوروبا 85000، باقي دول العالم 2000).

¹⁹ - النداء الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سوريا الإقليمية

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2020_syria_ea_ar_03_02_2020_final.pdf

²⁰ - بوابة اللاجئين الفلسطينيين <https://refugeesps.net/>

ما سبق قاد لتعاظم الشرخ الاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن السياسي فغالبية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعيشون حالة اغتراب فرضها الصراع.

حالة الاغتراب هذه أدت لهدر القيم الإنسانية فعمّ الإقصاء، الخوف، الخضوع، اللامبالاة، اليأس، وفقدان الأمل بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ما أدى لغياب فاعلية اللاجئين حيث اتسعت الفجوة بينهم وبين المؤسسات، فغداً اللاجئ عاجزاً عن المشاركة الحقيقية في تمثيل أولوياته وتطلعاته في النظام الاجتماعي والاقتصادي، وغريباً عن الأهداف والسياسات والعلاقات التي يتم تشكيلها في ظل المؤسسات القائمة، وله دور في تدمير الكيان الاجتماعي للفرد ومكائنه القانونية والأخلاقية فتتعدم حرّيته وحقوقه وقوام إنسانيته.

وأبرز تجسيد لذلك هو الفجوة الناجمة عن الفشل في الإدارة المدنية التي تمثلها الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، وبعض الفصائل من خلال لجان التنمية الموجودة في المخيمات بالإضافة لانتشار المحسوبيات والاستقواء بالأفرع الأمنية.

كل تلك الأسباب وغيرها كان لها تأثير سلبي كبير طال جميع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل ماهية المخيم، علماً أن استمرار اتباع سياسية الاعتقال والتصفية لدى طرفي الصراع في سوريا دفع الكثير من الكفاءات الشابة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين للعزوف عن العمل بالشأن العام، ولا بد من الإشارة إلى الجهود المحدودة التي تبذلها مؤسسات الإغاثة المحلية، فقد ركزت في المقام الأول على الاستجابة السريعة للطوارئ والخدمات، وحتى مع جهودها هذه، فإن العديد من الأسر داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في جميع أنحاء سوريا²¹ لا زالت بعيدة عن تلبية احتياجاتها الأساسية.

21 - يقدر عدد أسر اللاجئين الفلسطينيين بعد مضي تسع سنوات من عمر الحرب في سوريا بـ 85000 عائلة بمتوسط 5 أفراد للعائلة الواحدة.

النزوح، الهجرة، التهجير القسري، سياسة الاعتقال والتصفية التي تعرضت لها شريحة كبيرة من الكفاءات البشرية لدى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أدت لانخفاض خطير في الرأسمال البشري، فغيابه له أثر سلبي طال جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية من التعليم والصحة والإغاثة وغيرها.

إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستوى التنمية البشرية الذي قاد لانخفاض حاد في مستوى وأداء التعليم والصحة والدخل، وتفاقم معدلات البطالة بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لتصل لنسبة غير مسبوقة بلغت عام 2018 حسب تقديرات وإحصاءات الأونروا 52.2 %²² من مجموع القوة العاملة لدى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.²³

وأدت أعمال القصف والاشتباكات والتهجير التي مارسها طرفا الصراع إلى فقدان الكثير من اللاجئين الفلسطينيين لممتلكاتهم المتمثلة في منازلهم التي يقيمون بها، ومحلاتهم التجارية ومصادر رزقهم وأماكن عملهم التي يقتاتون منها، ورمي بهم في العراء أو في مراكز إيواء لا تليق بالكرامة الإنسانية، أو اضطروا لإنفاق مبالغ كبيرة لاستئجار مأوى، فيما أدت سياسة الحصار والتهجير القسري التي اتبعت إلى قطع الناس عن أماكن عملهم بشكل كلي أو جزئي، مما أفقد أكثر من نصف العاملين السابقين (قبل بدء الصراع) وظائفهم وأعمالهم ومصدر رزقهم.

22 - النداء الطارئ لسنة 2018 بشأن أزمة سوريا الإقليمية

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2018_syria_ea_fact_sheet_hd_ar.pdf

23 - بعض الباحثين الاقتصاديين يؤكدون بأنه لا توجد أرقام حقيقية لنسب البطالة والعمالة، وذلك لأن العمالة السورية وبمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين العاملين على الأراضي السورية يعملون بما يسمى باقتصاد الظل أي الورش الصغيرة والمهن الحرة الغير مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبالتالي المسجلين كعالمين هم فقط العاملين في القطاع العام والموظفين المسجلين في القطاع الخاص المسجلة أسماهم في التأمينات الاجتماعية، وعليه هم يشكلون بهذه النسب خاصة في ظل الحرب، ويرون أنه توجد أرقام تقريبية حول مواضيع البطالة واليد العاملة.

وعلى مستوى التعليم ارتفعت معدلات التسرب لدى التلاميذ، وأيضاً أدت الحرب لتدمير بعض المرافق التعليمية المنتشرة في المخيمات ناهيك عن هجرة ونزوح المعلمين والطلاب وتعرضهم للقتل والخطف والاعتقال.

ومجال الصحة أيضاً، هو الآخر تأثر بشكل كبير من حيث نقص وانعدام الكوادر الطبية وعدم إمكانية تأمين الدواء وتدمير واستهداف بعض المرافق الصحية التي كانت منتشرة في المخيمات وخاصة التي كانت تحت سيطرة قوات المعارضة كمخيم اليرموك وخان الشيخ ودرعا وغيرها، ما كشف عجز وكالة الأونروا التي لم تستطع تأمين الحماية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، فضلاً عن إيقافها بعض برامج الخدمات الاجتماعية مثل مراكز برنامج المرأة ومراكز التأهيل الاجتماعي وغيرها، وإيقاف برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات أيضاً، ويسجل للأونروا أنها ساهمت "وفق الإمكانيات المتوفرة لديها" بتقديم معونة مالية وغذائية لأسر اللاجئين الفلسطينيين خلال سنوات الحرب، وتأمين استمرار برنامجي التعليم والصحة ولو بالحد الأدنى.

فيروس كورونا COVID-19 وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين

أمام الكارثة والمأساة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين في سوريا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب الحرب وما تعانيه المخيمات والتجمعات التي يعيشون بها من نقص في الإمكانيات والموارد وغياب الحماية لهم، وخاصةً في ظل الخوف والهلع من اجتياح جائحة فيروس كورونا لمخيماتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار التحذيرات التي تطلق من قبل منظمة الصحة العالمية والمراكز الصحية الطبية في مختلف الدول من خطورة انتشار فيروس كورونا، يفرض ذلك بدوره المزيد بل الكثير والكثير من المصائب والمخاطر التي تستهدف وجود اللاجئين الفلسطينيين ككل وفي سوريا بشكل خاص.

سنتناول هنا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

لمواجهة فيروس كورونا أعلنت حكومة النظام السوري سلسلة من الخطوات الاحترازية وهي تعليق الدوام في الجامعات والمدارس والمعاهد، وتخفيض ساعات العمل في مؤسسات القطاع العام الإداري إلى حوالي 40%، مع تعليق تسجيل الدخول باليد عبر الأجهزة الالكترونية لمدة شهر، ومن أجل الحد من الازدحام غير الضروري، فقد تم أيضاً تعليق جميع الأحداث العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية التي تنطوي على تجمعات كبيرة من الناس، وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت المطاعم والمقاهي، كما تم إغلاق أماكن التجمعات الاجتماعية كدور العبادة، في حين تم وضع خطة لتعقيم وسائل النقل العام²⁴، وأعلنت أيضاً حظراً جزئياً للتجوال حسب بيان للداخلية السورية على أن يكون شامل يومي الجمعة والسبت من كل إسبوع.

²⁴ سوريا تعلق الدراسة وتخفيض ساعات العمل للحد من تفشي فيروس كورونا 11/03/2020

<https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/13/syria-suspends-schools-universities-cuts-working-hours-coronavirus>

وتسعى حكومة النظام لتخصيص 100 مليار ليرة سورية (أي ما يعادل 77 مليون دولار أمريكي تقريباً)، لتمويل إجراءاتها لمواجهة الفيروس، بالإضافة إلى قرار مصرف سوريا المركزي في 26 من آذار/ مارس 2020 السماح للمصارف بتأجيل تسديد أقساط القروض مدة ثلاثة أشهر، مع الإعفاء من غرامات التأخير، كأداة للتخفيف عن المنشآت الاقتصادية المدينة للمصارف حسب مراقبين.

ولتسهيل عملية الاستيراد، قررت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء إعفاء مستوردي جميع المواد، بما فيها المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية والمنظفات والمعقمات من مؤونة الاستيراد، واقترح حاكم مصرف سوريا المركزي السابق في منشور عبر صفحته في فيس بوك، منح معونة أو تعويض شهري بقيمة 50 ألف ليرة لأصحاب العمل المسجلين في التأمينات الاجتماعية، والذين توقف عملهم، جراء الإجراءات المتخذة لمنع تفشي الفيروس.²⁵

يرى مختصون أن هذه الإجراءات الاقتصادية جزئية ومحدودة، فتركزت باتجاه دعم استيراد المواد الأساسية ودعم القطاع الصحي، وسط غياب الحلول لمن فقدوا عملهم من غير المسجلين بالتأمينات، فبسبب إغلاق العديد من المرافق التجارية، وإجراءات الحجر الصحي ارتفعت أسعار المواد الأساسية (كالمواد الغذائية) والطبية (كالمعقمات والكمادات) في السوق السوري بشكل كبير بنسبة زيادة إضافية قدرت بـ 30%، بالتزامن مع تراجع كبير في قيمة الليرة السورية، ونظراً لعدم وجود صندوق طوارئ مخصص لمواجهة الأزمات في ميزانية سوريا البالغة أربعة آلاف مليار ليرة للعام الحالي، فلا مخصصات لتعويض من فقدوا عملهم، حيث تسبب إغلاق المطاعم والمقاهي والأسواق، وتوقف عدد كبير من المهن كلياً أو جزئياً بسبب

²⁵ - اقتصاد سوريا في مواجهة "كورونا" .. دعم للتجار بينما تزداد البطالة وترتفع الأسعار / ميس شتيان , موقع عنب بلدي

<https://www.enabbaladi.net/archives/373475>

إجراءات الوقاية من فيروس "كورونا" بفقدان الكثير من العمال المياومين وظائفهم، كما تأثر أصحاب الأعمال الحرة، إذ لم يعد لديهم أي مصدر رزق.

وفي ظل غياب الأرقام الرسمية، يتوقع أن يصل معدل البطالة في سوريا إلى حدود 90%، فحكومة النظام لم تعلن عن أي برنامج دعم اقتصادي للمنشآت أو الأفراد المتضررين اقتصادياً من الحجر الصحي.

تاريخياً الحكومة في دمشق لم تقدم دعماً لتنشيط الاقتصاد إلا عبر موظفي الدولة، بمعنى أنها قد تلجأ إلى تقديم منحة للموظفين، وبالتالي ستنتقل تلك الأموال إلى السوق وينشط الطلب، و لقد تأخرت حكومة النظام السوري في اتخاذ الإجراءات الوقائية، وهناك شكوك حول العدد الذي تعلنه للحالات المصابة.

بحسب تقرير للأمم المتحدة حول احتياجات سوريا لمواجهة فيروس "كورونا"، فإن سوريا تحتاج حالياً إلى 71.2 مليون دولار أمريكي لتمويل إجراءات في مواجهة الفيروس.

تم تأمين ثلاثة ملايين و250 ألف دولار من هذا المبلغ عن طريق منظمة الصحة العالمية و اليونيسف ومنظمة الصحة في شرق المتوسط، إلا أنه نظراً للأزمة والحرب الطويلة التي عاشتها سوريا، فإن نظام الصحة العامة يتطلب الكثير من الدعم لتعزيز قدرته على مواجهة التفشي المحتمل لـ كوفيد-19، حيث إن النظام الصحي هش للغاية، فنصف مستشفيات الدولة ومراكز الرعاية الصحية كانت تعمل بكامل طاقتها بالفعل في نهاية عام 2019، كما أن 70% من الكوادر الطبية إما نزحت أو لجأت لخارج البلاد أو اعتقلت أو قتلت بسبب الحرب، والعقوبات الاقتصادية المفروض على النظام السوري لا تسمح له باستيراد بعض المعدات الخاصة لمواجهة فيروس كورونا، ناهيك عن صعوبة تطبيق العزل بسبب ارتفاع أعداد النازحين داخل البلاد حيث يقدر العدد بـ 6.1 مليون نازح داخلياً، فضلاً عن انتشار المشاكل

الصحية لدى الأطفال فيقدر أن 500 ألف طفل في سوريا يعانون من سوء تغذية مزمن، بالإضافة لزيادة معدلات التقزم لدى الاطفال والتي نادراً ما يتم التعافي منها بشكل كامل حيث يعاني 3 أطفال من كل 10 تحت سن 5 سنوات من التقزم²⁶.

ولا بد من الإشارة إلى أنه نظراً لضغوط فيروس كورونا على الوضع المالي والاقتصادي للدول المانحة الكبرى فقد أصبح مستقبل المساعدات الإنسانية على المحك، حيث ارتفع سعر السلة الغذائية التي تضم المواد الأساسية منذ شباط/ فبراير 2019 بنسبة 67% في مناطق النظام، وفي مناطق المعارضة في إدلب ارتفعت بنسبة 119%، ولم تقدم حكومة النظام حتى الآن أية تقديرات للآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد وسلامة وصحة السوريين، إلا أنه وبناءً على الوضع القائم فالأمر يبدو مقلقاً جداً، وقد قدرت الأمم المتحدة نسبة السوريين تحت خط الفقر بـ 83%، بحسب تقريرها لعام 2019.²⁷

و بإسقاط ما سبق على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا فالأمر سيكون كارثياً حتماً، فقد صرح المتحدث باسم وكالة الأونروا إن حالات التشرد واللجوء و الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون تعقد من إجراءات التعامل مع وباء فيروس كورونا في حال انتشاره، قائلاً: إن هذه العوامل تضاعف من القلق والخوف مما يجعل مهمة الوكالة أكثر صعوبة في الاستعداد للجائحة من حيث نشر التوعية والتعامل مع التدابير الوقائية، وإن الاكتظاظ في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يجعلنا نتخوف من احتمال انتقال كورونا إلى المخيمات"، مضيفاً إن الوعي الكبير للاجئين الفلسطينيين في التعامل مع الأزمات قد يساعدهم كثيراً في تجنب كورونا.

²⁶ - الأمم المتحدة تتوقع "تأثيراً مدمراً" لفيروس كورونا في سوريا 31 مارس 2020

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/>

²⁷ - <https://hno-syria.org/#key-figures>

ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها "أونروا" لمواجهة الفيروس هي إغلاق المدارس حيث تعتمد على برنامج التعليم عن بعد لاستدراك واستكمال الطلاب تعليمهم علماً ان عدد الطلاب في مدارسها في سوريا يبلغ 51 ألفاً²⁸، إلا أن الأمر يواجه صعوبة حقيقة في سوريا بسبب ضعف البنية التحتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعاني كما المناطق السورية من عدم توفر الطاقة الكهربائية والانترنت وغيرها، في حين أن العيادات والمراكز الغذائية والاجتماعية التي تديرها الوكالة لا تزال مفتوحة، ويّين المتحدث أن هناك تنسيقاً عالي المستوى مع الدول المضيفة والوزارات وأن الجانب التوعوي يسير بصورة جيدة، رغم أن الأونروا أطلقت نداء لجمع 14 مليون دولار لتعزيز إمكانياتها في التعامل مع انتشار فيروس كورونا، في مناطق عملياتها الخمسة.

لم تسجل أية إصابات معلنة بفيروس كورونا في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حتى تاريخ إعداد الدراسة، إلا أن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ستكون وخيمة بالفعل، حيث فقد الكثير من العاملين وظائفهم ومصادر رزقهم، فكما هو معروف أن النسبة الأعظم من اليد العاملة من اللاجئين الفلسطينيين عملت وفق عقود عمل مؤقتة نتيجة ظروف قانونية واقتصادية خاصة ولا يملكون أي نوع من أنواع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الصدد، يتوقع الباحث ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من 52.2% عام 2018 إلى 90% في الربع الأول من عام 2020 بسبب الإجراءات المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا، فغياب عقود العمل حرمت هؤلاء العمال من أبسط حقوق العمل، ألا وهي التأمينات الاجتماعية، وهؤلاء العاملين بمختلف أصنافهم كانوا موكلين بإعالة أسر مكونة من

خمس أفراد بالمتوسط²⁹، مما يشير إلى حجم التحديات والمصاعب التي سيتعرضون لها هم وعائلاتهم في ظل الخوف من انتشار فيروس كورونا.

يستثنى العاملون من أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذين عملوا بموجب عقود دائمة تضمن الاستمرارية والاستقرار المالي النسبي، كالعاملين لدى الحكومة السورية والأونروا والتفرغ ضمن فصائل العمل الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية أو العمل في شركات ومعامل القطاع الخاص وعلماً أن نسبتهم لم تتجاوز 10% مع اليد العاملة، فعقود العمل لدى الجهات سابقة الذكر تؤمن لهم تأمينات اجتماعية.

إن ضعف التمويل الدولي للأونروا عام 2019 دفعها لتخفيض المساعدة المالية المخصصة للفرد في الشهر، ما يترتب عليه أثر سلبي في القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والإيجار، ناهيك عما أدى إليه النزاع السوري من تأثيرات كارثية حقيقية على وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

أمام المعطيات التي تقدمها الأونروا حول اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وفي ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لمواجهة فيروس كورونا سيكون اللاجئون الفلسطينيون أمام وضع كارثي للغاية، فهم بحكم ما يفرضه الواقع يسرون بخطى ثابتة وبسرعة باتجاه أزمة إنسانية حادة، ولعل أبرز تجلياتها ستتجسد في الجانب الاقتصادي والاجتماعي مما يعني أنها ستطال كافة تفاصيل حياتهم، خاصة في ظل عجز عام ودائم تعاني منه الأونروا في ميزانيتها بسبب ضعف التمويل الدولي، بالإضافة لارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي التي تعاني منه سوريا بسبب الحرب، مما يفرض على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والجهات المعنية بحقوقهم، التفكير بسبل العمل الممكنة لمواجهة التحديات التي يفرضها انتشار فيروس كورونا.

²⁹ - يقدر عدد الأسر 85000 أسرة بمتوسط 5 أفراد للأسرة الواحدة.

الوضع الإغاثي الطارئ اللازم لمواجهة فيروس كورونا COVID-19

تشير أبرز التوصيات والتوجيهات حول كيفية الوقاية والحماية من فيروس كورونا COVID-19 بالالتزام بالحجز المنزلي، والمحافظة على النظافة الشخصية، والابتعاد عن التجمعات، والالتزام بتوجيهات وزارة الصحة والمراكز والمستوصفات الطبية المعنية... الخ إلا أنه وكما هو معروف إن المخيمات والتجمعات الفلسطينية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين سواء في سوريا أو غيرها من بلدان الشتات واللجوء تتصف بالاكتظاظ والازدحام وتلاصق المباني فيها، فمنذ تأسيسها تفتقر تجمعات اللاجئين للتنظيم العمراني أصلاً، وتعاني من مشاكل جمّة في البنية التحتية كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء... الخ و بعضها يفتقر لها بشكل شبه كامل أيضاً، ولذلك هي معرضة لانتشار أوسع وأسرع للوباء.

ومن المعروف أن بنية الخدمات الأساسية الرثة في المخيمات وتجمعات اللاجئين من شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب، تعتبر ضرورية لأجل النظافة الشخصية، والإجراءات الوقائية الخاصة بمواجهة انتشار الفيروس وغيره من المخاطر الصحية خصوصا في ظل حالة القيود على الحركة.

ناهيك عن العديد من المخيمات التي تعاني من اكتظاظ سكاني لا يساعد على تطبيق الإجراءات الوقائية الأساسية كالتباعد الاجتماعي، هذا فضلاً عن انتشار سلوك اجتماعي خاطئ بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مرتبط بضعف الثقافة الصحية وسبل وبرامج التوعية حولها، وكذلك هشاشة وضبابية الأطر الناظمة لتقديم الخدمات الصحية وعمليات التداوي وصرف العلاج، وهو ما يقود في كثير من الأحيان الى شراء الدواء من

الصيدليات دون وصفة طبية أو تناول أدوية متوفرة في البيوت دون أي تشخيص طبي.

وقد عبّرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)³⁰ عن قلقها الكبير المتمثل بالخوف من انتشار الفيروس في المخيمات الفلسطينية المكتظة، حيث إن إمكانية اعتماد إجراءات العزل المنزلي ضئيلة خاصة في ظل غياب مستشفيات خاصة بهم في مخيماتهم وتجمعاتهم، حيث تقتصر الخدمات الطبية على مستويات مخصصة للمعاينة العامة فقط، وعليه يتوجب نقل الحالات كافة إلى المستشفيات الخاصة أو الحكومية التي تعاني أصلاً من نقص في الإمكانيات والمعدات بسبب الحصار المفروض على سوريا، عدا أنه من غير الممكن توفر الأسرة والتجهيزات الطبية اللازمة لعلاج عدد كبير من المرضى ممن يحتاجون إلى عناية مركزة.

محاور العمل في مواجهة الأزمة الطبية:

- المطلوب اليوم على المستوى الطبي أن تتولى الأمم المتحدة متمثلة بالأونروا، تحمل مسؤولياتها الكاملة عن الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين في سوريا، بدءاً من تسديد فواتير الاستشفاء الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في حالة إصابتهم بفيروس كورونا COVID-19 أو غيره بشكل كامل، والأهم هو توفير الأدوات والمرافق والكفاءات الطبية الكافية لإنفاذ إجراءات الحد من انتشار الفيروس وكذلك توفير وتشغيل المرافق العلاجية الملائمة للتعامل مع الحالات المرضية، وهو ما تظهر أونروا تقصيراً واضحاً في توفيره.

³⁰ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى <https://www.unrwa.org/ar>

● العمل لتشكيل خلية أزمة من اللاجئين الفلسطينيين تضم ذوي الاختصاص من القطاعات ذات الصلة، والمكونات والمؤسسات الاجتماعية الفاعلة في مجتمعات اللجوء، لمواجهة هذا الوضع الطارئ، في الشق الصحي والعلاجي.

● العمل على تأهيل أماكن خاصة ومجهزة للحجر الصحي في حال انتشار إصابات بين أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بفيروس كورونا، وأيضاً تدريب الكوادر الطبية والصحية من أبناء المخيمات لمواجهة أي طارئ قد يفرض عليهم.

● العمل على تشكيل لجان شعبية محلية، تستند للمكونات الاجتماعية في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين تعمل على ضمان إنفاذ إجراءات الطوارئ الخاصة بمنع تفشي الفيروس والحد منه.

في الجانب الاقتصادي والمعيشي:

هناك ضرورة أساسية لمساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، في عملية الدفاع عن وجوده الجمعي وسلامة أفراد ومكوناته في وجه المخاطر القائمة، وهو ما يتطلب بالحد الأدنى تشكيل لجنة طوارئ إنسانية من مجتمع اللجوء الفلسطيني في سوريا، والمؤسسات الدولية والأخرى ذات الصلة، تنخرط في صياغة آليات وتضع خطط عمل لتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، على أن تعمل اللجنة آنفة الذكر كإطار للضغط والتنسيق مع الجهات الدولية وفي مقدمتها "أونروا" و الفلسطينية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، وسلطات الدولة المضيفة- سوريا، ويكون على رأس أولوياتها تأمين مقومات بقاء الناس على قيد الحياة من خلال تأمين

متطلبات حياتها اليومية (غذاء - مسكن - رعاية طبية - خدمات أساسية).

إن واحدة من المهمات الأكثر إلحاحاً لهذه اللجنة أو الهيئة بجانب عملها الضاغط وجهودها التنسيقية، يجب أن يكون تقديم تصورات واضحة، أو أولية بالحد الأدنى عن احتياجات مجتمعات اللجوء، تالياً تقديم لائحة بأهم الأمور التي يجب رصدها بشكل يومي لمراقبة تطورات الأسعار اليومية للاحتياجات الأساسية للناس، والسعي لتأمينها وتجنيد الموارد اللازمة لهذا الغرض.

إن الهدف من جدول متابعة الأسعار هو مراقبة حركتها وانعكاسها على قدرة الناس على الشراء في ظل انتشار البطالة بشكل كبير بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فكما هو معلوم أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي سيء للغاية بسبب الحرب، وإن الرصد السابق لمتابعة الأسعار يسهل على الجهات الداعمة العمل على توفير وتأمين طرود مساعدات غذائية وصحية لمواجهة الوضع الطارئ هذا الذي لا يعلم أحد كم سيطول.

اسم الدولة: سوريا		المنطقة :				التاريخ : / /							
تسلسل	اسم المادة	السعر	النوع		متوفر		تسلسل	اسم المادة	السعر	النوع		متوفر	
			جيد	سيئ	نعم	لا				جيد	سيئ	نعم	لا
1	الخبز						20	عدس					
2	الطحين						21	مرزب					
3	لبن						22	حلاوة					
4	لحوم						23	تمر					
5	نجاح						24	حليب اطفال					
6	بيض						25	فوط اطفال					
7	جبنة						26	فوط عجرة					
8	سكر فوط						27	مسححة ارض					
9	شاي						28	مسحوق شاي					
10	قهوة						29	محارم					
11	رز						30	صابون					
12	زيت فلي						31	معجون اسنان					
13	زيت زيتون						32	سائل جلي					
14	سردبين						33	فراشي اسنان					
15	تونة						34	منظف ارض					
16	رب بندورة						35	مازوت					
17	فول						36	حطب					
18	مكرونة						37	غاز					
19	برغل						38	بنزين					

إن من مسلمات الحماية والوقاية من فيروس كورونا وغيره من الأمراض هو المحافظة على غذاء منتظم يساهم بتقوية الجهاز المناعي والمحافظة على النظافة... الخ

وبناءً على ما سبق يجب العمل على:

أولاً : تأمين دعم مادي لكل عائلة من عائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بشكل عاجل وفوري على أن تستمر ديمومتها بشكل دوري شهري.

ثانياً : تقديم دعم غذائي يتمثل بسلة غذائية لعائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بشكل عاجل وشهري، لما لذلك من أثر مهم في المحافظة عليهم وعلى حياتهم، بحيث تشكل سند لهم في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها سواء بسبب الحرب وما خلفته من آثار قاهرة وما فرضه انتشار فيروس كورونا COVID-19 على المجتمعات البشرية جميعاً، لعل أبرز المواد التي يجب أن تحتويها الطرود الغذائية : ³¹

اسم الدولة : سوريا		المنطقة :		التاريخ :	
التسلسل	اسم المادة	الكمية	المقدار	السعر المفرد	السعر المجمع
1	رز	6	كغ		ملاحظات
2	طحين	10	كغ		

³¹ - إن هذه الطرود لها معايير دولية يجب أن تخضع لها , تحددها الجهات المانحة .

			كغ	5	سكر	3
			كغ	6	برغل	4
			ل	4	زيوت نباتية	5
			علبة 220 غ	4	معلبات بازلاء	6
			علبة 180 غ	8	فول معلب	7
			علبة 180 غ	8	حمص معلب	8
			كغ	6	عدس	9
			علبة 120 غ	5	سردين	10
			علبة 120 غ	5	طون	11
			كغ	2	مرلي مشمش	12
			كغ	4	تمر	13
			كغ	2	رب بندورة	12

ثالثاً : تقديم دعم صحي يتمثل بسلة صحية لعائلات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بشكل عاجل وفوري على أن تستمر ديمومتها بشكل دوري شهري, للمحافظة على النظافة واتباع اجراءات الحماية والوقاية من فيروس كورونا, لعل أبرز المواد التي يجب أن تحتويها الطرود الصحية³²

³² - إن هذه الطرود لها معايير دولية يجب أن تخضع لها , تحددها الجهات المانحة

اسم الدولة : سوريا		المنطقة :			التاريخ :	
التسلسل	اسم المادة	الكمية	المقدار	السعر المفرد	السعر المجمل	ملاحظات
1	ممسحة أرض	Item	3			
2	محارم	500pcs	6			
3	منظفات منزلية	2L	1			
4	مطهر لليد	2L	1			
5	سائل جلي	2l	1			
6	معجون أسنان	125ml	2			
7	مسحوق غسيل	0.5 KG	3			
8	صابون للجسم	125 g	12			
9	معجون حلاقة	125ml	2			
10	شفرات حلاقة	4 items	1			

			2	10pcs	قوط نسائية	11
			1	2L	ملمع بلاط	12
			1	4 item	فرشاة أسنان	13
			1	Item	سطل بلاستيك	14
			1	2 item	منشفة	15

رابعاً : لقد تجاوز عدد المعتقلين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (1794) معتقلاً، والمفقودين (332) مفقوداً، جميعهم تم إخفاؤهم قسرياً في ظل تكتم شديد عن مكان اعتقالهم أو مصائرهم، فالمطلوب من خلية الأزمة التي نوصي بتشكيلها أو غيرها من القوى والفصائل والمؤسسات المعنية بشأن اللاجئين الفلسطينيين أن تتابع هذا الملف وتعمل لإطلاق سراحهم وكشف مصيرهم، فهناك خشية كبير على حياتهم داخل السجون خوفاً من انتشار فيروس كورونا ولما تمتاز فيه المعتقلات من غياب لأدنى مقومات النظافة والوقاية، وأيضاً الضغط لإنهاء سياسية الاعتقال وكم الأفواه التي ما زال يعاني منها أبناء المخيمات في سوريا.

خامساً : إطلاق حملة وطنية أهلية اجتماعية لإنشاء صندوق لجمع التبرعات المادية والعينية من أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في الوطن وفي بلدان الشتات واللجوء، ومن الداعمين له لتقديمها وتوزيعها لأبناء اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص.

حماية فلسطينيي سوريا – الواقع (مسؤوليات الأطراف المعنية)

أولاً : الكيان الصهيوني "إسرائيل"

السبب في مشكلة اللجوء الفلسطيني هو الكيان الصهيوني ممثلاً بـ "إسرائيل" التي تعتبر شريكاً أساسياً في كل الجرائم التي تلحق باللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم، فهي التي تتحمل المسؤولية الكبيرة عن الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون وافتقارهم للحماية في سوريا اليوم وغيرها من البلدان، إذ إنها تقف عائقاً في وجه عودتهم لديارهم، وتتجاهل بشكل تام معاناة الشعب الفلسطيني عموماً واللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، وبالتحديد من عانوا ولا زالوا يعانون من أزمة إنسانية كبرى نتيجة الحرب السورية.

إن واحداً من الحلول الممكنة لتمكين اللاجئين الفلسطينيين من الحماية، والتي تمتلك سنداً قانونياً مدعوماً بقرارات الشرعية الدولية والمنظمات الأممية، هو الضغط على "إسرائيل" بتمكينهم من العودة إلى أراضيهم ومدنهم وقراهم الأصلية بدون أية قيود وبدون تأخير، أو على الأقل تمكينهم من العودة إلى "أراضي الدولة الفلسطينية" بموجب قرار التقسيم رقم 181 عام 1947 والقرار 194 عام 1948 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة³³، ودفع التعويضات المادية لهم عما عانوه طوال سنوات اللجوء القسري، وفي ظل جائحة فيروس كورونا COVID-19 عليها أن تدفع الأموال اللازمة لحماية من تسببت بتهجيرهم وتشريدهم.

ثانياً: الدولة المضيفة (سوريا)

لقد تسابق طرفا الصراع، ممثلين بالحكومة السورية وحلفائها والقوات الريفية لها، وكذلك قوى المعارضة المسلحة على اختلاف فصائلها وقواها، في عدم احترام القانون الدولي الإنساني أو أية قوانين أخرى، وفي ممارسة أبشع انتهاكات حقوق الإنسان تجاه المدنيين في سوريا، التي لم يسلم منها اللاجئون الفلسطينيون منها بأي شكل من الأشكال.

فكما تقع المسؤولية على عاتق الحكومة السورية في المناطق التابعة لسيطرتها، فإن من واجب قوى المعارضة أيضاً احترام القانون الدولي الإنساني والقوانين والقرارات ذات الصلة بخصوص حماية المدنيين، وبالأخص منهم اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تتبع لسيطرتها، وتحمل هذه القوى أيضاً المسؤولية عن كامل الانتهاكات التي تقع على هؤلاء اللاجئين في مناطق سيطرتها ونفوذها.³⁴

وفي ظل التخوف من جائحة فيروس كورونا على طرقي الصراع في سوريا توفير ما يلزم من أجل حماية المدنيين واللاجئين الفلسطينيين من خطر انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال تأمين متطلبات مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها وتليبيتها على وجه السرعة، وكذلك ضمان حرية وصول المساعدات والموارد الضرورية للتعامل مع الأزمة لتجمعات اللاجئين، وحرية وحق اللاجئين في تنظيم ذاتهم والعمل المجتمعي والتواصل مع الهيئات المعنية لأجل ضمان حقوقهم الإنسانية، ورفع أي قيود أمنية أو عسكرية أو تشريعية تعيق ممارسة هذه الحقوق.

³⁴ - القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان / اللجنة الدولية للصليب الأحمر - <https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/ihl-other-legal-regimes/ihl-human-rights/overview-ihl-and-human-rights.htm>

ثالثاً: المجتمع الدولي

نظراً لعدم توفر أي شكل من أشكال الحماية الدولية الحقيقية التي يضمنها المجتمع الدولي، ممثلاً بمفوضية شؤون اللاجئين³⁵ والأونروا، لحماية اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة الأونروا بصفتها صاحبة المسؤولية عن رعاية هؤلاء اللاجئين وتأمين الحياة الكريمة لهم، إلا أنها عجزت أيضاً عن توفير الحماية الأمنية لهم، وتكتفي دائماً بمناشدة الأطراف للهدوء وضبط النفس ومراقبة الانتهاكات ورفع تقارير عن الأوضاع للأمم المتحدة.

فيما يتوجب على الأونروا أن تتطلع بمسئولياتها المنصوص عليها في قرار تأسيسها، وبشكل كامل، بدءاً من العمل بشكل عاجل على تأمين الاحتياجات المعاشية لهؤلاء اللاجئين وإغاثتهم بدون تردد وعدم التعذر بضعف الإمكانيات المالية في ظل الظرف الاستثنائي والخطير الذي يعيشه هؤلاء في أتون الحرب والحصار منذ سنوات، هذا بالإضافة للتخوف من انتشار فيروس كورونا بين أوساط من تدعي أنها تؤمن لهم الرعاية والحماية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين. ومن واجب المجتمع الدولي والأونروا العمل بشكل حثيث لضمان حماية اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان وفي سوريا بشكل خاص وتأمين مقومات صمودهم وبقائهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها بسبب الحرب والخوف من انتشار فيروس كورونا COVID-19 في تجمعاتهم ومخيماتهم من خلال العمل على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية ورفع الحصار المفروض على سوريا بما يسهل على طرفي الصراع تأمين المتطلبات اللازمة لحماية المدنيين بشكل عام واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص من فيروس كورونا.

رابعاً: منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل العمل الفلسطيني

برغم الخلافات الداخلية في البيت الفلسطيني، إلا أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، لا زالت تحظى باعتراف وقبول المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وعليه فإنها تتحمل مسؤولية كبيرة في العمل والتنسيق لضمان الحماية لأفراد الشعب الفلسطيني أينما تواجدوا، ويبقى من واجبها التحرك على عدة مستويات لضمان هذه الحماية.

فهي مطالبة بالضغط على الأطراف المتصارعة في سوريا بضرورة توحيد اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم عن دائرة الاشتباك، وضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية واحترام حقوقهم الإنسانية وعدم انتهاكها، وكذلك مطالبة بالعمل والتنسيق مع المجتمع الدولي والأطراف الدولية ذات العلاقة بالحرب السورية لضمان هذه الحقوق.

ومن جهة أخرى، فإنها مطالبة بتوجيه الضغط على الكيان الصهيوني ممثلاً بـ "إسرائيل"، بمشاركة المجتمع الدولي، لتمكين اللاجئين الفلسطينيين في سورية من حقهم بالعودة الفورية إلى أراضيهم ومدنهم وقراهم الأصلية، أو على الأقل، السماح لهم بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسلطة الحكم الإداري الذاتي المحدودة، وكذلك العمل مع باقي الأطراف والمنظمات الدولية، لتطبيق آلية عملية تضمن احترام أطراف الصراع السوري للحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، بما يكفل حقهم في الحماية.

لابد من الإشارة لضعف دور منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية وتنصلها من واجباتها و تجاه شعبها بشكل عام وبشكل خاص اللاجئين الفلسطينيين في سورية، خصوصاً أنها تورطت في تبرير الاعتداءات واسعة

النطاق التي وقعت على تجمعات اللاجئين ومخيماتهم، وذلك بمواقف وتصريحات رسمية تورط فيها مسؤولي وفودها إلى سوريا بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

لا بد هنا من التذكير بما يقع على عاتق المنظمة والفصائل وغيرها من المؤسسات والهيئات الفلسطينية من واجب العمل لإطلاق المعتقلين والمفقودين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حيث قدر عددهم بـ (1794) معتقلاً و (332) مفقود، جميعهم تم إخفاءهم قسرياً في ظل تكتم شديد عن مكان اعتقالهم أو مصائرهم، فهناك خوف كبير على حياتهم داخل السجون خوفاً من انتشار فيروس كورونا ولما تمتاز فيه المعتقلات من غياب لأدنى مقومات النظافة والوقاية، وأيضاً الضغط لإنهاء سياسية الاعتقال وكم الأفواه التي ما زال يعاني منها أبناء المخيمات في سوريا.

والآن وفي ظل الأوضاع الكارثية التي يعاني منها اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام وفي سورية بشكل خاص يتطلب منها العمل بشكل صادق لتأمين متطلبات صمودهم في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي فرضت عليهم بسبب الحرب وانتشار فيروس COVID-19.

الخاتمة

لقد سعت الدراسة للكشف عن ملابسات ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في سوريا خلال الفترة 21 آذار 2011 وحتى 15 نيسان 2020 من ناحية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على واقعهم وظروفهم الحالية التي يواجهون فيها واحدة من أسوء الأزمات الصحية والإنسانية التي عانتها البشرية.

من المؤكد أن أزمة الحماية للاجئين الفلسطينيين في سوريا في ظل الحرب و جائحة كورونا COVID-19، تستدعي تعاوناً دولياً بدعم إقليمي ومحلي، بما يكفل تلافي الإخفاقات الهائلة التي أدت لانتهاكات جسيمة بحق اللاجئين الفلسطينيين في سورية تضمنت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأفضت لضرر هائل في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

إن جهات المسؤولية متعددة، تبدأ بكيان الاحتلال الصهيوني المسؤول الأول عن مأساة اللجوء الفلسطيني، والمعاناة الإنسانية المستمرة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك المسؤوليات الخاصة بـ "أونروا"، و بمنظمة التحرير الفلسطينية، و بسورية البلد المضيف وما عليه من التزامات دولية، بما يعنيه ذلك من التزامات تؤول للسلطات السورية -الحكومية والمعارضة- المسيطرة على مناطق وجود اللاجئين الفلسطينيين، وليس انتهاء بالجهات والمؤسسات والبنى السياسية والمجتمعية ذات الحثية والتأثير في مجتمعات اللاجئين.

العمل والتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي للمساهمة في تحمل عبء نجدة المدنيين واللاجئين الفلسطينيين في سوريا وتأمين الحماية لهم، وتوفير

الاحتياجات المادية والتمويل اللازم لذلك. كما ينبغي على المجتمع الدولي، مساعدة حكومات المنطقة والمساهمة في حمل ذلك العبء بالمساعدة المالية من جهة، وبالدفء من أجل عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها من جهة أخرى.

إن جسامه المخاطر الكامنة، لهي دافع لكل فاعل إنساني ووطني للتحرك لمنع التدهور المتوقع في ظروف اللاجئين الفلسطينيين، والأخطار الكبرى التي تهدد مجتمعاتهم، وهو ما يتطلب من اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص العمل بشكل حثيث لتنظيم ذاتهم وقدراتهم دفاعاً عن حقوقهم ووجودهم، وحماية أنفسهم من المخاطر المتفاقمة على الشرائح الأكثر هشاشة وضعفاً وعرضة للتمييز.

وهو ما يستدعي أيضاً الكثير من العمل المبادر والتوظيف الأمين للطاقات والموارد والجهود، من المؤسسات والبنى الأهلية القائمة في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين والأطر التنظيمية المجتمعية والسياسية المتشكلة في بيئاتهم، وهو تحديداً ما تحاول هذه الدراسة أن تكون جزء منه.

قائمة المصادر والمراجع :

- 1- الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا
<http://www.gapar.sy/ar/index.html>
- 2- ماذا تقدم الاونروا <https://www.unrwa.org/ar/what-we-do>
- 3- سوريا الاغتراب والأزمة تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014
https://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_arb.pdf
- 4- اللاجئون الفلسطينيون في سوريا / ضياء أيوب : جريدة حق العودة العدد 47
<http://badil.org/ar/component/k2/item/1753-art8>
- 5- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
<https://www.unrwa.org/ar>
- 6- خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، مجموعة البنك الدولي
<https://www.albankaldawli.org/>
- 7- أرقام مرعبة عن حجم الخسائر الاقتصادية في سوريا بسبب الحرب
<https://muraselon.com/>
- 8- خسائر الاقتصاد السوري تقترب من تريليون دولار .. والتعافي يحتاج 20 عام
<https://www.youtube.com/watch?v=2z1ndmZHAVQ>
- 9- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين <https://www.unhcr.org/ar>
- 10- انظر مخيم اليرموك يستقبل اللاجئين <http://www.yarmouk.net>
- 11- مجموعة العمل من لسطيني سورية <https://www.actionpal.org.uk/ar/>

- 12- النداء الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سوريا الإقليمية
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2020_syria_ea_ar_03_02_2020_final.pdf
- 13- بوابة اللاجئين الفلسطينيين <https://refugeesps.net/>
- 14- النداء الطارئ لسنة 2018 بشأن أزمة سوريا الإقليمية
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2018_syria_ea_fact_sheet_hd_ar.pdf
- 15- سوريا تعلق الدراسة وتخفف ساعات العمل للحد من تفشي فيروس كورونا 2020/03/11
<https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/13/syria-suspends-schools-universities-cuts-working-hours-coronavirus>
- 16- اقتصاد سوريا في مواجهة "كورونا" .. دعم للتجار بينما تزداد البطالة وترتفع الأسعار / ميس شتيان , موقع عنب بلدي <https://www.enabbaladi.net/archives/373475>
- 17- الأمم المتحدة تتوقع "تأثيرا مدمرا" لفيروس كورونا في سوريا 31 مارس 2020
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/>
- 18- <https://hno-syria.org/#key-figures>
- 19- تعليق الدوام بمدارس الأونروا في سوريا بسبب فيروس كورونا 16 مارس 2020
<https://prc.org.uk/ar/news/1484/>
- 20- قضية فلسطين / الأمم المتحدة - <https://www.un.org/unispal/ar/data-collection/general-assembly/>
- 21- القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان / اللجنة الدولية للصليب الأحمر
<https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/ihl-other-legal-regmies/ihl-human-rights/overview-ihl-and-human-rights.htm>